

التعليم في حماية الأطفال بشكل كبير.

عملت أماليا فوسيت متدربة بالمشروع العالمي للنازحين داخليا، بجنيف، انظر موقع [www.idproject.org](http://www.idproject.org)، ويمكن الاتصال بها عن طريق البريد الإلكتروني: [amaliafawcett@hotmail.com](mailto:amaliafawcett@hotmail.com)

انظر:

Una McCauley "Now things are Zig Zag": Perceptions of the Impact of Armed Conflict on Young People in Liberia, 2001. Don Bosco

أونا ماكاولي، "الأمر تسير الآن في شكل متعرج: ملاحظات حول تأثير الصراع المسلح على الشباب في ليبيريا"، 2001. دون بوسكو.

المهم أن تضع هذه البرامج في اعتبارها البيئة المحيطة للطفل وتحاول إدخال تعديلات لتلبية احتياجاته تبعاً لذلك.

### ملخص

يلعب برنامج "التعليم في حالات الطوارئ" دوراً هاماً في تعزيز حماية الأطفال النازحين. ومع ذلك، لكي ينجح في القيام بدوره، من الضروري أن يكون هناك استعداد لتجنب الافتراضات المسبقة والاعتراف بما ينطوي عليه من مخاطر. ولتحقيق ذلك، يجب إجراء المزيد من التحليل الروتيني للواقع قبل الصراعات والآثار الثقافية والجوانب الاقتصادية المترتبة على نزوحهم. ومن الضروري زيادة مشاركة الأطفال المتضررين أنفسهم ومجتمعاتهم في ذلك التحليل. وبهذه الطريقة يمكن تحسين أثر

فإن ذلك يمكن أن يقلل حمايتهم. وعلى سبيل المثال، عند جمع الحطب، يضطر الأطفال إلى أن يسيروا لمسافات طويلة تحت جنح الظلام بعد انتهاء اليوم الدراسي، مما يعرضهم لخطر أكبر وهو انفجار الألغام الأرضية وغيرها من الذخائر التي لم تنفجر بعد، كما يجعلهم أكثر عُرضة للتحرش الجنسي. ومن الممكن مواجهة هذا الوضع عن طريق تحديد توقيتات مرنة للفصول الدراسية ووضع مناهج دراسية مقسمة إلى وحدات منفصلة بما يسمح للأطفال بحضور الفصول الدراسية وفي نفس الوقت يوفر لهم الوقت اللازم للعمل أثناء النهار في إطار أكثر تنظيمًا. وتعد مدارس "نونا اسكولا يونيداد" في جواتيمالا مثالاً جيداً على هذا النهج. ولكن ذلك لا يعني أن معظم برامج التعليم في حالات الطوارئ تدعم تشغيل الأطفال ولكن من

## التعليم مجاناً للجميع

### مارك سومرس

في أثناء حالات الطوارئ والمراحل المبكرة من الإعمار، لا تكون أدوار ومسؤوليات المتفيعين المحليين والوكالات الدولية محددة بشكل دقيق، فما فرص تحسين التنسيق بين الجانبين واضطلاع الأطراف المحلية بالمسؤولية؟

الحكومة، فعادة ما يكون أكبر سناً ومتقلاً بأعباء عائلية، ويتقاضى أجراً ضئيلاً، بل لا يحصل أحياناً على هذا الأجر، وليس بإمكانه التحرك بسهولة. والمقارنة هنا غير عادلة إذ إنها أشبه بصدام بين الثقافات، والخلفيات، والتوقعات، ودرجات الصبر. وقد تظهر بعض الأشكال النمطية، على سبيل المثال، حين ينظر المسؤولون المحليون إلى المسؤولين الدوليين على أنهم مبتدونون يعاملون غيرهم بازدراء، في حين ينظر المسؤولون الدوليون إلى نظرائهم المحليين على أنهم غير ملتزمين وربما فاسدون.

ويزداد تفاهق شبح الخلافات الشخصية بين المسؤولين المحليين والدوليين مع اندفاع المنظمات غير الحكومية الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة، والتي غالباً ما تتوفر لها موارد جيدة، إلى المناطق الريفية في حين يغمس المسؤولون المحليون في الوحل. وقد يزداد انخفاض الروح المعنوية لوزارات التعليم وقدراتها بشكل أكبر بسبب رحيل الموظفين المدنيين الأكفاء لشغل وظائف بأجور أعلى في المنظمات الدولية. وفي الوقت نفسه، من المرجح ألا يتم نفس تنفيذ نظم التعليم المنسقة على نحو صحيح ما لم تكن أجهزة التعليم الوطنية ذات الموارد الضعيفة على استعداد لتجنب المعونات التي لا تساعد في تحقيق أهداف خططها المنفق عليها والمعلنة.

وقد تكون التحديات التي تواجه الهيئات الدولية والمجتمعات المتضررة من الحروب شائعة. إذ

مازالت غير مشجعة ومتفاوتة، وقد تظهر على الساحة حتى قبل وصول المسؤولين الدوليين للشئون الإنسانية إلى الدولة المعنية. ونظراً إلى تداخل اختصاصات كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية العليا لشئون اللاجئين، بدت هذه المنظمات وكأنها تشن حرباً تنافسية يمكن أن تكون نقطة بداية لصراعات غير مجدية بين مراكز القوة من الممكن تجنبها. وفي الواقع، تشير الأبحاث والتحليلات إلى أن التحدي الذي يواجه تحديد الأدوار والمسؤوليات بين الأطراف الفاعلة في منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية من ناحية، وداخل كل من هذه المنظمات، من ناحية أخرى، ينشأ، عادة، نتيجة لمناخ من التنافس وعدم الثقة. وعلاوة على ذلك، فإنه في إطار سعي تلك المنظمات لكسب استحسان وسائل الإعلام وما ينتج عن ذلك من تسهيل حصولهم على التمويل، قد يتم تجاهل الحديث عن التعاون والتنسيق في الواقع العملي.

وفي أثناء فترة الطوارئ، قد يكون المسؤول الدولي النموذجي للشئون الإنسانية صغير السن، عزباً، ويتقاضى أجراً جيداً نسبياً، ومؤهلاً تاهيلاً جيداً، ودائماً في عجلة من أمره. أما نظيره في

يركز الهدف الخامس من الأهداف الإحدى عشر التي أقرها "منتدى دكار العالمي للتعليم" عام 2000 على حقوق الطفل في حالات الطوارئ. وقد دعا المشاركون بهذا المنتدى إلى ضرورة أن تشمل كل الخطط القومية الخاصة ببرامج "التعليم للجميع" على بند التعليم في حالات الطوارئ. بيد أنه، من الصعب الوفاء بهذا الالتزام بسبب عدم التنسيق في مجال التعليم في أثناء حالات الطوارئ والإعمار.

وعلى الرغم من أن هذا التوجه أخذ في التغيير، نادراً ما يأخذ التعليم في أثناء حالات الطوارئ أولوية كبيرة، حتى مع وجود أعداد كبيرة من الأطفال تحتاج إلى التعليم. وقد يتأجل البت في المناهج الدراسية واعتماد الشهادات، والتي تحتاج أشهراً أو ربما سنوات إلى تنسيق بين وزارات التعليم والوكالات التي تقدم المعونات. وغالباً ما تضع الخبرات والمعارف التراكمية بسبب تبعثر واختفاء المستندات وترك كبار العاملين للعمل.

ويرجع ازدياد أهمية التنسيق لتطبيق التعليم في أثناء حالات الطوارئ والمراحل المبكرة من الإعمار، بشكل كبير، إلى قدرة هذا التنسيق على تعظيم تجانس التعليم وفائدته للطلاب والمعلمين ومجتمعاتهم. بيد أن التحديات التي تواجه عملية التنسيق في مجال التعليم في مثل هذه الظروف

الشدة والأزمات التي تستمر لفترات طويلة، يفوق ما يرمز إليه بناء الدولة. وعادة ما يشكل المعلمون أكبر عدد من العاملين المدنيين بالحكومة غير العسكريين. ويمثل عدم التنسيق في مجال التعليم تجاهل فرصة كبيرة لتوحيد الناس الذين فرّقهم العرق أو الإقليم أو الدين.

هذا المقال مقتطف من مقال "تنسيق التعليم أثناء حالات الطوارئ والإعمار: التحديات والمسؤوليات" Co-ordinating education during emergencies and reconstruction: challenges and responsibilities بقلم مارك سوميرس، المعهد الدولي للتخطيط التعليمي، اليونيسكو، عام ٢٠٠٤. ويمكن الاطلاع على نص المقال بأكمله على الموقع: [www.unesco.org/iiep/PDF/pubs/A245.pdf](http://www.unesco.org/iiep/PDF/pubs/A245.pdf)

يعمل مارك سومرس مستشاراً، وزميل أبحاث في مركز الدراسات الأفريقية، بجامعة بوسطن. انظر موقع [www.bu.edu/africa](http://www.bu.edu/africa)، كما يعمل خبيراً متخصصاً في برنامج "الشباب في خطر" مع مركز الرعاية الأمريكية وبرنامج دعم نشاط التعليم الأساسي والسياسة (BEPS). ويمكن الاتصال به عن طريق البريد الإلكتروني: [msommers@bu.edu](mailto:msommers@bu.edu)

المحليين ونظرانهم الدوليين في أقرب وقت ممكن، للقضاء في مرحلة مبكرة على الشعور بالحدق وعدم الاحترام والاستياء الذي من شأنه أن يشوه العلاقات بين الجهات الدولية والمحلية المعنية بالتعليم؛

- أن تعمل مع النظراء المحليين وغيرهم من الوكالات الدولية لوضع سياسات مشتركة بشأن دفع أجور المعلمين ووضع نظم لتحديد الأنشطة التدريسية اللازمة للمعلمين وإقرارها وقبولها، وكذلك بشأن تحصيل الطلاب والامتحانات الوطنية؛
- أن تبذل مزيداً من الجهود لوقف اجتذاب العاملين المحليين من جانب الهيئات الدولية؛
- أن تكون مستعدة لمواجهة احتمال أن ترفض الهيئات التعليمية المحلية المعونات التي لا تتماشى مع أهدافها وخططها؛ وهو احتمال متزايد بشكل كبير.
- أن توضح، في المراحل الأولى للتدخل في كل دولة متضررة من الصراعات، دور اليونيسكو في مقابل دور المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف.
- أن تتأكد من أن التكاليف الكبيرة للتنسيق (تكاليف التدريب والانتقالات والترجمة والتصوير والاتصالات) مدرجة في الموازنات مثل أي نشاط إنساني آخر.
- وخلاصة القول، إن أهمية وجود نظام تعليمي، يستطيع إلى حد ما الحفاظ على كيانه متماسكاً، حتى ولو كان ذلك بشكل هامشي، أثناء فترات

رغم أن العلاقات بين الجانبين قد تنمو لتصبح ممتازة، فإن تفاوت قوة كل منهما دائماً ما يكون واضحاً. ويتضح ذلك من عدم تولى المجتمعات، بصفة عامة، المسؤولية الفعلية عن تعليم أطفالها. وتؤكد المصطلحات الفنية المستخدمة بشكل كبير في العمل الإنساني هذه العلاقة؛ إذ غالباً ما يُطلق على الناس الذين يحصلون على مساعدات من الوكالات الإنسانية اسم "المستفيدين" أو "المتلقين للمساعدات" وليس "الشركاء".

ويربط نظام التعليم المُنسق أفراد الشعب من الدولة نفسها. وعندما يتم تنظيم هذا التنسيق بشكل جيد، يمكن للتعليم، من بين جملة أمور أخرى، أن يساعد في ربط الدول المفككة والحد من حالات تعرض الأطفال والشباب المتضررين من الحروب للضرر والخطف والعمل الإجباري. ومن ثم، يتعين على الجهات المانحة والجهات الدولية المهتمة بالتعليم القيام بما يلي:

- أن تعترف بأن أي إطار عمل للتنسيق لا يحدد دور الحكومة الوطنية أو الهيئة التي تتولى المسؤولية الفعلية عن التعليم يكون بالضرورة إطاراً غير كامل؛
- أن تتوقع، دون أن تبدي امتعاضها، أن تسعى وزارات التعليم التي تعوزها الموارد إلى الحصول على التمويل لتنفيذ العمليات التي ترغب في تنفيذها (ولتكلمة مرتباتها)؛
- أن تبدأ في تدريب وبناء قدرات المسؤولين

مخيم شيمبيلبا للاجئين في إثيوبيا

